مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــار
العدد / 410 /
السنـــــــــة
الســـاد ســـة
الخميـــــــس
19-05-2022
(10) صفحـــات

الرئيســـــــــية
أخبـــــار سيـــاسية
اقتصـــــــــاد
مقـــــــالات رأي
تقارير ودراســـات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحيـــة ثقافيـــة

مقالة العدد

البناء من تحت للوطنية السورية الجامعة

د. عبد الله تركماني

أحد عشر عاماً من المقتلة الدموية زعزعت المجتمع السوري، ومزّقت نسيجه الوطني، وعمّقت المخاوف وعدم الثقة المتبادلة بين جميع المكوّنات الاجتماعية، بما في ذلك داخل الطائفة والجماعة الواحدة، وليس بينها فحسب. وفي هذا السياق، ثمة مخاطر عديدة تهدد وحدة سورية، إذ يمكن أن تتفكك بفعل انهيار الدولة المركزية وتشكّل دويلات وإمارات ومناطق منعزلة.

ومما يمكن أن يشجع على هذا التفكك أن قوى الأمر الواقع، الإقليمية والدولية، تحاول أن ترسّخ نفوذها " من تحت "، عملاً بوصفة " مؤسسة راند " الأميركية، الداعية إلى " ضرورة إقامة مناطق آمنة مقترنة بضمانات خارجية لتثبيت آلية وقف إطلاق النار "، و" أنّ التطورات الأخيرة في سورية والمنطقة بما في ذلك اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي رعته روسيا وإيران وتركيا سيفتح الآفاق لوقف إطلاق النار على أساس وطني متفق عليه، وهو ما سيفرز مناطق سيطرة تدعمها قوى خارجية." يتبـــــــع

مما يفرض على قوى التغيير الوطني الديمقراطي أن تقدم خطة اعتراضية " من تحت "، تساهم في نقل السوريين إلى الحالة الوطنية الجامعة. ولعلَّ مشروع اللامركزية الإدارية الجغرافية سيكون مساهماً في وقف النزيف السوري، وبناء مستقبل سورية الغد في إطار التعددية والديمقراطية، كما سيساهم في ازدهار البلاد اقتصادياً، وتماسكها كوحدة جغرافية تقطع السبيل أمام التقسيم والتفكك.

إنّ الخيار ليس بين المركزية الطاغية، أو التقسيم، أو الفيدراليات الطائفية والقومية، بل هو بين هذا كله وبين نظام ديمقراطي حقيقي، تُضمن فيه صلاحيات الحكومة المركزية، في المجالات الكبرى، حكومة قادرة على حل القضايا المعلقة والشائكة. إنه أيضاً النظام الذي يضمن، في الوقت نفسه، أوسع الصلاحيات للمحافظات والمناطق والنواحي.

لهذا تبدو الحاجة ملحّة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى تنظيم وإطلاق حوار وطني واسع، يقوم به سوريون أحرار، يمتد ليشمل البلد بأكمله، ويفضي إلى عقد اجتماعي جديد. وإنه لأمر بديهي أنّ استعادة الدولة أولاً، وإرساء الدولة الوطنية الحديثة، والمجتمع الديمقراطي التعددي ثانياً، يشكلان حجر الزاوية في العقد الاجتماعي المأمول.

إنّ الخيار ليس بين المركزية الطاغية، أو التقسيم، أو الفيدراليات الطائفية والقومية، بل هو بين هذا كله وبين نظام ديمقراطي حقيقي، تُضمَن فيه صلاحيات الحكومة المركزية، حكومة قادرة على حل القضايا المعلقة والشائكة. إنه أيضاً النظام الذي يضمن، في الوقت نفسه، أوسع الصلاحيات للمحافظات والمناطق والنواحي والبلدات.

وفي الواقع، تتطلب العقلانية التعامل مع الجدل السوري الجاري بشأن حدود النظام اللامركزي من زاويتين مهمتين: أولاهما، على أنه يقدم الحل لمشكلة مزمنة هي مشكلة المكوّنات القومية والدينية ضمن الدولة السورية الواحدة. وثانيتهما، أنه يقدم الحل لإشكالية الحكم في دولة يصعب قيادتها مركزياً. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: إذا كان نظام اللامركزية الإدارية الجغرافية يقدم الحل لهاتين المشكلتين المزمنتين فألا يستحق من الجميع التوقف عنده وإعطاء الفرصة له بعيداً عن الشعارات الجاهزة والتي تساويه بالتقسيم والخيانة؟

إن العمل المحلي يحتاج إلى قدر كبير من المشاركة، سواء في انتخاب أعضاء المجالس المحلية أو المساهمة في المشاريع التنموية، التي يتم إنشاؤها داخل الوحدة المحلية، أو الرقابة على الأعضاء ومحاسبتهم على أدائهم ومطالبتهم بتقديم كشف حساب إلى هيئة يكوّنها الناخبون، تناقشهم في الأعمال المزمع القيام بها وتراجعهم في أوجه القصور، وتساعدهم على تلافيها، وقيمة المشاركة تتطلب وجود قدر مرتفع من قيمة الحرية. والحرية والمشاركة يضمنان قدرًا من العدالة في توزيع الموارد والأعباء المحلية، ويحفظان للمواطنين حقهم في المساواة أمام المجالس والنظم المحلية.

وإذا كان النظام المحلي له هذا الدور الهام في تحقيق الوحدة الوطنية الطوعية، فإنّ القيم السياسية الحديثة هي بيت القصيد في هذه العملية، فالمشاركة السياسية مثلاً تقوّي الوحدة الوطنية السورية، والمشاركة عن طريق اللامركزية تسمح للولاءات الفرعية بأن تعبّر عن نفسها دون كبت، ما يؤدي إلى التخفيف من وطأتها فلا تصبح معضلة في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية.

وهكذا، بإعادة رسم الخريطة الإدارية السورية نستطيع أن نتحاشى اشتراط البعض لنصوص دستورية أو قانونية تشكل ألغاماً يمكنها أن تنفجر بأي لحظة، وأن نتجنب تحكّم ظلال الماضي المعتم بمستقبل سورية. فعندما تضمن المكوّنات تمثيلها في مناطقها، فإنها ستقوم من خلال الممارسة الديمقراطية بانتخاب ممثلين لها وفقاً لأسس المصلحة العامة والكفاءة والفاعلية والمردودية، وهذا هو مفهوم النظام الديمقراطي الذي تقوم عليه الدول.

وهكذا، يتحدد فهمنا للامركزية الإدارية الجغرافية على الأسس التالية:

-1قيامها على وحدة سورية وطناً لكل السوريين، من خلال تنظيم الإدارة المحلية، وتنظيم تقاسم الموارد، لمنع تسلّط المركز، واستحواذه على معظم موارد البلد، وضمان توسيع المشاركة في الحكم وصياغة القرارات المصيرية.

– 2لا تعني قيام كل محافظة بإقامة علاقات خارجية أو تشكيل جيش أو عملة أو علم خاصين بها، وإنما تعني إدارة شؤونها في قضايا التعليم والصحة والخدمات والأمن الداخلي، أما الشؤون السيادية، وضمنها الخارجية والدفاع وإدارة الاقتصاد، فتبقى في يد السلطة المركزية.

– 3تقوم على أساس جغرافي، وليس على أساس قومي أو طائفي، لأنّ ذلك يتناقض مع دولة المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات.

– 4لا يتم تعريف المواطن بقوميته أو دينه أو مذهبه أو جنسه، فالمكانة الحقوقية متساوية لكل المواطنين.

فإذا كان للامركزية الإدارية أن تكون صيغة مناسبة لاتحاد سوري، يطوي صفحة التصورات القومية والمركزية لسورية، يقتضي الأمر أن نكون جادين في شأنها، وأن تقوم على تفاهم سياسي عريض، وتُراعى مقتضيات قيامها من استشارة السكان وتوفير تمثيل فعّال لهم، ومن توفير بيئة أكثر ملاءمة للاتحاد في البلد ككل، وفي المحافظات والمناطق والنواحي والبلدات.

وهكذا، يخطئ من يعتقد بأنّ رفض النظام المركزي التسلّطي والعودة للتهديد يمكنها حماية وحدة البلاد، فالطريق المجربة للحفاظ على اللحمة الوطنية هي حين تنظم حياة السوريين قوانين لا تميّز بينهم ويتلمسون بأنهم بشر

متساوون في الحقوق والواجبات، طريق لا يمكن أن تنهض إلا بنقد الماضي المكتظ بكل أنواع الظلم والاضطهاد، والاعتراف بأنّ النظام المركزي بنسخته الشمولية ذهب إلى غير رجعة.

المصدر : سوريا الأمل

الرئيس الكرواتي: لدى تركيا طلبات محقة بشأن انضمام السويد للـ"ناتو

قال الرئيس الكرواتي زوران ميلانوفيتش، الأربعاء، إن "لدى تركيا طلبات محقة بخصوص انضمام السويد لحلف شمال الأطلسي."

كلام ميلانوفيتش جاء في تصريحات صحفية، أشار فيها إلى أن "موقف تركيا من عضوية فنلندا والسويد في الـ (ناتو) يكشف عن عمل لـ (دول جادة)، وتركيا قد بررت مطالبتها وهذا الوضع يضع عضوية السويد في موقف صعب."

وأضاف أن "السويد ستعتقد أن تلبية مطالب تركيا سيلحق الضرر بسمعتها، لكن تركيا بالتأكيد لن تتخلى عن مطالبها، وهي تطالب بأشياء مهمة بالنسبة لها، ولا تعتبر السويد صديقًا لها."

وفي وقت سابق الأربعاء، تقدمت فنلندا والسويد، رسميا بطلب العضوية إلى حلف شمال الأطلسي.

والإثنين، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موقف تركيا رسميا من انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، قائلاً إنه "لا يمكننا في هذه المرحلة أن نقول نعم لانضمام الذين يفرضون عقوبات على تركيا إلى الـ (ناتو) كمنظمة أمنية."

أما عن أسباب الموقف التركي الرافض لعضوية فنلندا والسويد في حلف الـ"ناتو"، فيعود إلى إيواء البلدان الاسكندنافية التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم PKK الإرهابي الذي تستضيفه السويد على أراضيها منذ أكثر من ٤٠ عاما، والتي يحاول السياسيون فيها إزالته من قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية.

وتعد السويد واحدة من بين أكبر الداعمين لـ تنظيم PKK الإرهابي في أوروبا، مما أدى إلى انعدام الثقة بين تركيا والسويد، إذ لا يتردد السياسيون السويديون في الدفاع علانية عن توجهات التنظيم الأرهابي.

أما بالنسبة إلى فنلندا فأنه على الرغم من أنها لا تقدم دعمًا بشكل مباشر، ولا تعترف مباشرة بأن تنظيم PKK تنظيم إرهابي، إلا أنها تقر ذلك ضمنيا وفقا لقرارات الاتحاد الأوروبي الصادرة بحقه، والتي تصنفه على أنه تنظيم إرهابي، ولكنها تغض النظر عن الدعم المالي الفردي المقدم لهم.

بإعزازمدرسة سيتلقى فيها أكثر من ١٠٠٠ طالب وطالبة من المهجرين تعليمهم.

افتتح فريق "ملهم التطوعي" بالتعاون مع "جمعية أوتاد الخيرية"، اليوم الأربعاء ١٨ أيار، مدرسة "فهد راعي" في منطقة أعزاز بريف حلب الشمالي.
وأكد فريق "ملهم التطوعي" عبر موقعه الرسمي في "فيس بوك" أنه في هذه المدرسة سيتلقى فيها أكثر من ١٠٠٠ طالب وطالبة من المهجرين تعليمهم.
هذا وقد حضر الافتتاح إلى جانب المسؤولين في الفريق التطوعي والجمعية الخيرية، رئيس مجلس التعليم العالي "عماد برق"، ووزير التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة "جهاد الحجازي.
بالإضافة إلى رئيس جامعة حلب في المناطق المحررة "عبد العزيز الدغيم"، وأمين سر الجامعة "محمد رامز كورج"، ورئيس جامعة الشام "وضاح رجب"، مع عدد من الأكاديميين.
وقد افتتح فريق ملهم رابطاً للمساهمة بكفالة تعليم طالب مدة سنة كاملة بـ ٥٠$ فقط:

ميليشيا "ب ي د" تسيطر على عدد من منازل المدنيين فى الحسكة والرقة

كشفت شبكة الخابور المحلية عن استيلاء ميليشيا "ب ي د" على أربعة منازل في محيط صوامع الحبوب في بلدة عين عيسى شمالي الرقة، وخمسة منازل في محيط صوامع حبوب تل تمر شمالي الحسكة، بهدف تحويلهم إلى مستودعات ذخيرة.
وقالت الشبكة إنّ: الميليشيا اختارت المنازل بشكل قريب من الصوامع بتوجيهات من قادة ميليشيا "ب ك ك"، بهدف استخدامها في نقل الأسلحة وتخزينها.
وأضافت أن "عادة ما تستخدم الميليشيا أبنية الصوامع في إخفاء الأسلحة وكمخزان للذخائر، ولذلك لجأت إلى الاستيلاء على المنازل التي ربطتها في بعضها عن طريق شبكة أنفاق لتسهيل إخراج الأسلحة وإدخالها إلي الصوامع.
يشار أن ميليشيا (ب ي د) ليست المرة الأولى التي تقوم بالاستيلاء على منازل المدنيين، حيث إنها في كل حين وآخر تسيطر على عدد من المنازل لمثل هذا الغرض، وفي المقابل تشهد مناطق سيطرتها احتجاجات شعبية واسعة تنديداً بسياستها في التضييق على المدنيين بمختلف الوسائل.

نبيل شربجى.. صوت قتله النظام السورى يحيا فى لاهاى

"كنا نتوقع عودة نبيل ليكون مرشدنا من جديد، أو أن نتمكّن من رؤيته مجددًا، لكن لسوء الحظ، عرفنا عام ٢٠١٨ أنه قُتل قبل عامين في المعتقل. تخيلوا أننا لم نتمكّن من الحداد عليه بشكل طبيعي، كان الأوان قد فات."
هذا ما كانت ترجوه الصحفية السورية وواحدة من أبرز مؤسسي جريدة عنب بلدي خلود حلمي، بشأن مصير الصحفي السوري نبيل شربجي الذي اعتقل عام ٢٠١٢ وتوفي متأثرًا بالتعذيب في سجون النظام السوري عام ٢٠١٥، بحسب ما قالته بـ"المحكمة الشعبية" في لاهاي.
و"المحكمة الشعبية" مبادرة من منظمات فاعلة في مجال دعم الصحفيين لتحقيق حرية الإعلام والتعبير، ولتسليط الضوء على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتبكة بحق الصحفيين، ولا يعتدّ بها قانونيًا.
وتُعرّف المحاكم الشعبية على أنها وسيلة لمساءلة الدول عن انتهاكات القانون الدولي من خلال بناء الوعي العام وإنشاء سجل أدلة شرعي، ولعب دور مهم في تمكين الضحايا وتسجيل قصصهم.
"بعدما خسرنا نبيل تابعنا عملنا، ونزلنا إلى الشوارع وأجرينا المقابلات مع الأشخاص، ووزعنا الجريدة في مدينتنا، وأنا هرّبت جريدة عنب بلدي عدة مرات إلى دمشق"، تابعت خلود حلمي، "نجوت بأعجوبة، لكنهم لم ينجوا: نبيل الذي قُتل بعد التعذيب. أخي الذي أوقف في أيار ٢٠١٢، وهو أيضًا شارك في تأسيس الجريدة، ولا أعلم ما إذا كان على قيد الحياة أم لا. أحمد شحادة أيضًا، وهو مدير التحرير، احتُجز مرتين وأُفرج عنه من قبل النظام، ولكن بعد ذلك قُتل بصاروخ في داريا، وأيضًا خسرنا مراسلًا شارك في تأسيس عنب بلدي بغارة على المدينة، وخسرنا شخصين آخرين في مراكز الاحتجاز قُتلا من قبل النظام."
"كل هذه الخسائر التي رأيناها لم تمنعنا من متابعة العمل. اليوم عنب بلدي، وأقولها بفخر، من أبرز وسائل الإعلام الإخبارية المستقلة، المهنية المحترفة، في سوريا"، قالت خلود، مضيفة، "نحن نتابع لتحقيق حلم الذين لاقوا حتفهم.

هذا كان حلم نبيل ونحن نتابع تحقيق هذا الحلم."

محكمة شعبية
خلال ١١ عامًا، كان كل من يحاول نقل الوقائع وتوثيق تفاصيل الحراك في سوريا مستهدفًا من قبل قوات النظام السوري، ما أسفر عن فقدان مئات الوجوه لأشخاص تهمتهم الوحيدة أنهم حملوا صوت ملايين السوريين من خلال كلماتهم، وأصواتهم، وصور كثيرة التقطتها عدساتهم.
ورغم المطالب المستمرة من قبل الصحفيين والناشطين السوريين بإيقاف إفلات النظام السوري من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، اقتصر التحرك الدولي لإنقاذ الصحفيين السوريين والأجانب على بيانات إدانة لم تحقق أي جدوى تُذكر.
وفي يومي الاثنين والثلاثاء ١٦ و١٧ من أيار الحالي، عُقدت جلستا استماع ضمن "محكمة شعبية" تهدف إلى تسليط الضوء على ضرورة إيقاف الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين والقضية الرمزية لمقتل الصحفي السوري نبيل شربجي.
وتضمنتا إدلاء الشهود بشهادتهم، بينهم صحفيون سوريون وأقارب لصحفيين قُتلوا خلال ممارسة عملهم، إلى جانب شهود عرفوا نبيل شربجي، ليقدموا شهادات حول عمله الصحفي وحياته ومعاملته في السجن.
ما الجدوى؟
تضمنت جلستا الاستماع الإدلاء بشهادات حول بداية الحراك السلمي في سوريا ودور نبيل شربجي في تأسيس جريدة عنب بلدي، وطريقة اعتقاله من قبل قوات النظام ومقتله في سجن "صيدنايا" سيئ السمعة، في أيار ٢٠١٥ بعد نحو ثلاث سنوات من اعتقاله.
وتضمنت لائحة الاتهام الموجهة ضد قتلة نبيل مسؤولية الحكومة السورية عن انتهاك حقه بعدم التعرض للتعذيب وانتهاك حقه بالحياة.
الصحفي السوري والمدافع عن حقوق الإنسان وأحد الشهود في القضية منصور العمري، أوضح في حديث إلى عنب بلدي، أن هذه "المحكمة الشعبية" عمل مناصرة من قبل المجتمع المدني لتسليط الضوء على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين.
وقدم العمري دليلًا ملموسًا للمحكمة، وهو قطعة قماش من قميص سربها عند خروجه من المعتقل كتب عليها أسماء ٨٢ معتقلًا في "الفرقة الرابعة" بالدماء والصدأ باستخدام عظام الدجاج، بينهم نبيل شربجي، خلال الفترة التي قضياها معًا في المعتقل.
الصحفية السورية وعضو مجلس الإدارة في مؤسسة عنب بلدي، وإحدى الشهود خلال المحاكمة.

خلود حلمي، اعتبرت حضورها المحكمة "مسؤولية أخلاقية."

الصحافة "مسؤولية"

رغم أن قتل الصحفيين واعتقالهم كان محاولة لإخفاء الأصوات المؤثرة، حمّلت تلك الحوادث مسؤولية أكبر لصحفيين آخرين شعروا أنهم أمام تحدٍّ كبير يجبرهم على الاستمرار في طريق بدأه زملاؤهم.

"مقتل نبيل كان مؤلمًا على الصعيد الشخصي، وحمّلنا أمانة إيصال صوته وصوتنا معًا"، قالت حلمي، مشيرة إلى أن الحياة وإكمال الطريق كان من حق نبيل لكن النظام قرر عن سابق إصرار وترصد اعتقاله وقتله.

"لو كنت ميتة وكان نبيل عايش"، كررت حلمي هذه العبارة مرارًا لتنقل حجم المسؤولية التي تشعر بها والتي دفعتها لتتابع عملها في مجال الصحافة وتقف في المحكمة لمناصرة القضية التي جمعتها بزملائها الصحفيين الذين فقدتهم.

وأضافت حلمي "فقدان عنب بلدي لنبيل وزملائه كان الدافع الأكبر للاستمرار، إذ إنهم لم يعودوا بيننا ليكملوا طريقًا بدأناه معًا، ما يضعنا أمام مسؤولية كبيرة."

"أؤمن بأهمية الكلمة الحرة، ومحاولة الأنظمة القمعية اغتيال أصواتنا دليل حقيقي على دور الصحافة"، بهذه الكلمات أكدت أن الصحافة "سلاح" حتى على المستوى الدولي.

"خسرنا جزءًا من ذاكرتنا"

اعتمد التوثيق ونقل الحقائق في السنوات الأولى من الثورة السورية على عمل فردي من قبل مئات الصحفيين والإعلاميين والمواطنين الصحفيين الذين صنعوا الجزء الأكبر من ذاكرة السوريين.

عمل نبيل على تأسيس المكتب الإعلامي التابع لـ"تنسيقية داريا" لتسليط الضوء على ما شهدته المدينة منذ بدء الاحتجاجات في سوريا ونقل الوقائع للعالم بأكمله.

ووضعه عمله بالمكتب الإعلامي أمام مسؤولية حمل أرشيف يضم المظاهرات والأنشطة الميدانية والتجاوزات والانتهاكات التي ارتكبها النظام في داريا.

ومع تطور الحراك المدني في سوريا، شارك في تأسيس جريدة عنب بلدي عام ٢٠١١، وهي أول تجربة صحفية مستقلة في مدينة داريا.

حين أوقف قائد الموكب الأمني الذي يجول في داريا نبيل عرّف عن نفسه بـ"نبيل شربجي، أنا صحفي" محاولًا لفت النظر إليه ليكون "كبش فداء" ويعتقل وحده، ما دفعهم لاعتقاله ومصادرة جهازه المحمول وهاتفه الشخصي و"الهاردات" التي تضمّنت الكثير من الوثائق، بحسب ما قالته الصحفية خلود حلمي.

"خسرنا جزءًا من ذاكرتنا بخسارة نبيل، كان جزءًا لا يعوّض"، تابعت حلمي، لافتة إلى أن الصحافة في الحالة السورية محاولة توثيق، وخسارة الصحفي تعني خسارة الكثير من الوثائق التي تدين النظام.

الإفلات من العقاب.. الانتهاكات مستمرة

أطلقت منظمة "مراسلون بلا حدود(RSF) "، و"صحافة حرة بلا حدود"، و"لجنة حماية الصحفيين"، "محكمة شعبية" في محاولة لمحاسبة ثلاث دول، من بينها سوريا، لعدم تحقيق العدالة في جرائم قتل الصحفيين.

وانعقدت الجلسة الأولى في ٢ من تشرين الثاني ٢٠٢١، وقُدمت خلالها لائحة اتهام رسمية إلى المدعية العامة والمحامية الدولية لحقوق الإنسان، ألمودينا برنابيو، تضمّنت تهمًا ضد الحكومات السريلانكية والمكسيكية والسورية لعدم تحقيق العدالة في جرائم قتل ثلاثة صحفيين من بينهم الصحفي السوري نبيل شربجي.

وقدمت المنظمات خلال الجلسة الأولى توثيقًا للقضايا الثلاث، وشهادات لـ١٣ صحفيًا تعرضوا لانتهاكات وتهديدات لتقييد حريتهم، لإبراز الأثر الذي يتركه الإفلات من العقاب على الضحايا وعلى الأوساط الصحفية والمجتمعات.

ورغم ارتفاع سوريا مرتبتين على مؤشر" حرية الصحافة "الخاص بمنظمة "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠٢٢ عما كانت عليه في عام ٢٠٢١، تتصاعد الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين بشكل متواصل منذ بدء الاحتجاجات الشعبية في العام ٢٠١١، جرّاء إفلات مرتكبيها من العقاب.

وجاءت سوريا في المرتبة ١٧١ على مؤشر المنظمة الذي شمل ١٨٠ بلدًا، متقدمة بمرتبتين عن تصنيف ٢٠٢١.

وبحسب "المركز السوري للحريات الصحفية" في "رابطة الصحفيين السوريين"، أنهى تعدد الأطراف العسكرية في مختلف المناطق السورية احتكار النظام للانتهاكات، لتتسع لائحة الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات التي تجاوزت ١٤٣٥ انتهاكًا منذ آذار ٢٠١١ وحتى نهاية آذار ٢٠٢٢، كان الضحية فيها إما إعلاميًا أو مؤسسة إعلامية.

وحلّت حالات القتل بحق الإعلاميين في سوريا منذ عام ٢٠١١ في المرتبة الأولى لناحية أعدادها الموثقة مقارنة ببقية أنواع الانتهاكات الأخرى، كالإصابة والضرب والاعتقال وغيرها، إذ وثّق المركز ٤٦٣ حالة قتل بحق الإعلاميين السوريين والأجانب في سوريا وخارجها منذ آذار ٢٠١١ وحتى نهاية آذار ٢٠٢٢.

أردوغان يدعو الناتو لإنشاء "منطقة آمنة" في الشمال السوري

دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حلف شمال الأطلسي "الناتو"، إلى إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري وحماية حدود بلاده العضو الرئيسي في "الناتو"، بدلاً من دعم طلب فنلندا والسويد للانضمام إلى الحلف.

جاء ذلك في كلمة ألقاها، اليوم الأربعاء، خلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه "العدالة والتنمية" الحاكم، في البرلمان بالعاصمة أنقرة، وفقاً لصحيفة "حرييت".

وقال أردوغان إن تركيا أكملت الجزء الأهم من المنطقة الآمنة التي تخطط لإنشائها على طول حدودها مع سوريا، مؤكداً أن بلاده تعمل على تأمين ما تبقى من المناطق.

وخاطب الناتو قائلاً: "تعالوا وادعموا إجراءات تركيا المشروعة والعادلة والإنسانية والأخلاقية، أو على الأقل لا تقوموا بعرقلتنا".

وأضاف أن تركيا نفذت "عمليات ديمقراطية وأمنية" في الشمال السوري من دون أن "تتضرر شعرة واحدة من رأس أي شخص بريء"، بحسب وصفه.

وأكد أردوغان، أنه يتوقع من الحلفاء في حلف شمال الأطلسي "الناتو" تفهم حساسيات تركيا المتعلقة بالأمن.

منطقة اقتصادية شمالي سوريا وتأثير الهجرة.. ما تفسير تصريحات صويلو الأخيرة

يتزايد الحديث من قبل الحكومة التركية ومعارضيها حول ترحيل اللاجئين السوريين، وتصدر تصريحات بشكل يومي من كلا الطرفين، وفي حين تكتفي المعارضة بالتهديد وحصر الأمر بإعادة اللاجئين بعد التواصل مع نظام بشار الأسد، تحركت الحكومة التركية باتجاه يمكن وصفه بالأكثر وضوحاً عندما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن خطة لإعادة مليون سوري تقريباً إلى مناطق آمنة مهيئة ببنية تحتية واقتصادية لاستقبالهم.
واللافت أن تصريحات المسؤولين الأتراك تركزت على نقطتين أساسيتين، الحزم باتجاه تطبيق الخطة من جهة، والدفاع عن اللاجئين السوريين من جهة أخرى، بما في ذلك تصريحات وزير الداخلية التركي سليمان صويلو الأخيرة.
يمكن الوقوف عند تصريحات صويلو أمام ثلاثة نقاط، الأولى توقيت المقابلة، والثانية مكانها، والثالثة تفسير التصريحات التي حذر فيها من هجرة جماعية سورية إلى خارج تركيا وتأثيرها على الاقتصاد.
توقيت المقابلة جاء بعد يومين من إعلان أردوغان عن خطة الإعادة، ومكانها في قناة "tcrt" التركية الاقتصادية، واختيار قناة متخصصة بالاقتصاد للحديث عن خطة "عودة طوعية" للاجئين السوريين لها مدلولاتها التي يمكن مناقشتها أيضاً.

طالب جامعي سوري يتعرض للضرب من قبل حرس أوميت أوزداغ

قال طالب جامعي سوري، كان من بين المحتجين على زعيم حزب النصر "أوميت أوزداغ"، في جامعة بيلكنت بالعاصمة التركية أنقرة، إنه تعرض للضرب على يد أحد أعضاء الحزب في أثناء خروجه من الجامعة.
وبحسب موقع "evrensel" التركي، أفاد الطالب الجامعي السوري بأن أحد أعضاء حزب النصر (Zafer Partisi) قام بلكمه عندما عاد إلى القاعة لاستعادة حقيبة، كان قد نسيها صديقه بالداخل.
وأوضح الطالب أنه لم يكن يشكل أي تهديد يمكن أن يعتبره الموظف سبباً للكمه بهذه الطريقة، وهو ما يثبت بأن هجوم الموظف عليه كان بدافع عنصري، وينطوي تحت بند الكراهية.
وقال الطالب، الذي فضل عدم نشر اسمه لأسباب أمنية: "جئت لحضور مقابلة زعيم حزب النصر وغادرت محتجاً ومعترضاً على خطابه العنصري، في هذه الأثناء، كنت أضع كوفية، وبعد مغادرتنا القاعة، قال صديقي إنه نسي حقيبته في الداخل، لذا عدت لإحضارها".
وتابع: "عند وصولي إلى باب القاعة، توجه أحد أعضاء حزب النصر نحوي مباشرة وقام بدفعي، قلت له أريد أن أحضر حقيبة صديقي، إلا أنه قام بدفعي مرة أخرى، ثم عندما رآني مازلت أريد التحدث، قام بلكمي مرتين".

رفض تركيا انضمام السويد وفنلندا للـ"ناتو".. ضغط على واشنطن ومصلحة تركية مرتقبة

ما يزال إصرار تركيا على رفض انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي الـ"ناتو" هو سيد الموقف، في حين يؤكد مراقبون ومحللون سياسيون على أن هذا الموقف سيجبر واشنطن على تقديم تنازلات لصالح أنقرة.

وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عن تحفظ تركيا على عملية انضمام السويد وفنلندا إلى الـ"ناتو"، مشيراً إلى أن "السويد وفنلندا لا تبديان موقفا صريحا ضد التنظيمات الإرهابية، ولا يمكن لأنقرة الموافقة على انضمامهما إلى الـ (ناتو) في هذه المرحلة".

وصعّد أردوغان، من لهجته ضد السويد وفنلندا، مؤكدا في تصريحات له أنه "في حال موافقة تركيا على انضمام السويد وفنلندا إلى الـ(ناتو)، فإن الحلف سيخرج عن كونه منظمة أمنية ويتحول إلى مكان يتركز فيه من هم بمثابة ممثلين للإرهابيين".

وقدمت السويد وفنلندا طلبين للحصول على عضوية الـ"ناتو"، لينهي البلدان عقودًا من عدم الانحياز العسكري.

وحول الموقف التركي وأبعاد هذا الرفض، قال الكاتب والمحلل السياسي، معاذ عبد الرحمن درويش لـ"وكالة أنباء تركيا"، إن "تركيا تحاول وبصعوبة أن تحافظ على موقف المحايد الإيجابي ما بين روسيا وأوكرانيا، وفي حال موافقتها على انضمام السويد أو فنلندا فهذا سيؤدي إلى سوء علاقتها مع روسيا".

وأضاف "من جانب آخر تركيا تحاول منذ إنطلاقة الحرب بالسعي جاهدة لإيقافها، وإذا تم ضم أي دولة أوربية جديدة للحلف سيؤدي إلى تفاقم الوضع واتساع رقعة الحرب وهذا ما لا تتمناه تركيا".

وتابع درويش قائلاً "أمّا عن التبرير التركي لعدم موافقتها بأن فنلندا والسويد تؤويان عناصر ينتمون لأحزاب كردية تصنفها تركيا إرهابية، فهذا مقدمة لطلبات مرتفعة المستوى لتقديم تنازلات كبيرة من قبل الولايات المتحدة الحليف والداعم الأساسي للأحزاب الكردية في سوريا، في حال تم الضغط لأخذ موافقة تركيا لإنضمام السويد وفنلندا للحلف".

وتعتزم "السويد وفنلندا" إجراء زيارة إلى تركيا لبحث مسألة اعتراض تركيا على انضمامها لحلف شمال الأطلسي.

وفي هذا الصدد، قال أردوغان إنه "لا داعي لهذه الزيارة إن كان الهدف منها إقناع تركيا بقبول انضمام البلدين لحلف الـ(ناتو)"، لافتاً إلى أن "البلدين المذكورين يصرحان بأنهما لن يسلما إرهابيين مطلوبين إلى تركيا، عوضا عن التصريح بأنهما سيقفان ضد التنظيمات الإرهابية".

من جانبه، قال الكاتب والمحلل السياسي نائل بركات لـ"وكالة أنباء تركيا"، إن "حلف شمال الأطلسي الـ(ناتو) هو تحالف عسكري دفاعي شكلته ١٢ دولة عام ١٩٤٩، بينها: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، لمواجهة تهديد التوسع السوفياتي في أوروبا بعد الحرب، وعلى مر العقود منذ ذاك الحين، نما الحلف ليشمل إجمالي ٣٠ عضوا".

وأضاف "علينا أولا معرفة أمر مهم يتعلق في ميثاق حلف الـ (ناتو)، وهو أنه يحق لكل دولة استخدام حق الفيتو ضد انضمام أي دولة بالحلف، وبالتالي من حق أنقرة التحفظ على عضوية فنلندا والسويد، وبهذا لن يتمكنا من الانضمام إليه".

وأشار بركات إلى أن "الرئيس أردوغان قال إنه لن يوافق على قبول الدول التي تفرض عقوبات على تركيا، وكانت السويد قد علقت مبيعات الأسلحة لتركيا، بسبب ما تعتبره التدخل العسكري لتركيا في سوريا، وقد رفضت كل من فنلندا والسويد عشرات الطلبات لتسليم مسلحين أكراد تصفهم تركيا بالإرهابيين".

والثلاثاء، قال الرئيس الفنلندي ساولي نينيستو، إن تركيا تتخذ موقفا صارما ضد عضوية بلاده والسويد في حلف شمال الأطلسي الـ "ناتو"، معربا عن أمله في أن يتم حل المسألة عبر "مفاوضات بناءة".

وأوضح نينيستو في تصريح بالبرلمان السويدي، أن العديد من الأحداث دفعت السويد وفنلندا إلى تقديم طلب للانضمام إلى الـ "ناتو"، مبينا أن المخاوف الأمنية زادت مع الحرب الروسية الأوكرانية، حسب زعمه.

ومضى المحلل السياسي بركات، بالقول إن "أنقرة تعتبر أن لتلك الدولتان علاقة بالجماعات التي تعتبرها تركيا حركات وتنظيمات إرهابية كعناصر من حزب العمال الكردستاني ومنظمة غولن (الإرهابيين)".

ولفت إلى أن "العلاقة بين السويد وتركيا شهدت العام الماضي توتراً، حيث استُدعي سفير السويد إلى الخارجية التركية احتجاجاً على مشاركة وزير دفاعها، بيتر هولتكفيست، في مؤتمر عبر الفيديو مع (قوات سوريا الديمقراطية)، ووجهت تركيا انتقادات لاذعة إلى وزيرة الخارجية السويدية، آنا ليند، بسبب ما وصفته باجتماعات مع (عناصر إرهابية)، إثر زيارة وفد كردي، لكن مع هذا في السياسة لا يوجد مستحيل خاصة أن تلك الدولتان ترسل الوفود لتركيا لحل الخلاف".

وأكد أن "تركيا مصممة على انتزاع ثمن ما وكبير ومهم لها على جميع الأصعدة، عسكريا واقتصاديا وأمنيا، لتصويت دخول فنلندا والسويد لحلف الـ(ناتو)، ومن المرجح أن تهيمن القضية على المناقشات المرتقبة بين وزيري الخارجية الأمريكي والتركي في واشنطن".

وعن تلك التطورات، قال القاضي إبراهيم الحاجي، في منشور على حسابه في "فيسبوك"، إن "بيضة القبان في السلة التركية"، مبيناً أن "الأقدار ليست وحدها تسعف السيد أردوغان ولكن مساعدته للمظلومين والمستضعفين بالتأكيد تسهل له جميع الطرقات وتذلل الصعوبات، ومرة أخرى من جديد تسارع روسيا وأمريكا لكسب الود التركي".

وذكر أن المعادلة على الشكل الآتي "الـ (ناتو) يوافق على قبول طلبي انضمام السويد وفنلندا، وتركيا تقدم اعتراض بصفتها عضو في الـ (ناتو)، ولايستطيع الحلف قبول الطلب إلا بسحب الاعتراض التركي ".

وزاد بالقول "الـ(ناتو) سيبازر أمريكا على التخلي عن PKK/PYD وجزر بحر إيجه واتمام صفقة S-400 وF-35 كمطلب تركي لسحب الاعتراض".

وختم بالقول إنه "في حال فشل الـ(ناتو) في تلبية هذا المطلب سيتجه ليبازر روسيا على تطبيق مقررات سوتشي عام ٢٠١٨ و٢٠١٩، واسترجاع مورك وتل رفعت ومنبج وعين عرب والمالكية والدرباسية شمالي وشرقي سوريا، ارضاءاً للجانب التركي لسحب الاعتراض".

الجدير ذكره، أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ناتو"، ينس ستولتنبرغ، أكد أن تركيا حليف مهم وينبغي إزالة كافة المخاوف الأمنية التي تعتريها، حسب تصريحات له، في حين أعرب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، عن أمله أن يتمكن حلف شمال الأطلسي، من إيجاد حل لاعتراضات وتحفظات تركيا بشأن انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف.

التذكير اليومي بـ التقويم الهجري يوم الخميس